نصّ كتاب (الصناعتين) فى وظائف الدرس البلاغىّ

بين يدى النص :

هذا النصّ من مقدمة كتاب (الصناعتيْن) لأبى هلال العسكرى المتوفى عام ٣٩٥ هـ . وتشير كلمة (الصناعتين) - هكذا بالجرّ بالياء - إلى أنّ هناك مضافا محذوفا هو كلمة (كتاب) ، أى أن العنوان هو (كتاب الصناعتيْن) ثم حُذِفَ المضاف وبقى المضاف إليه المثنّى على حاله من الجرّ بالياء .

والصناعتان المشارُ إليهما هما صناعتا الكتابةِ والشّعْر ، وتعنى كلمة الصناعة - فى إطلاق أبى هلال لها فى عنوان كتابه : الأصول والمبادئ التى يُحْتَكمُ إليها فى تقويم الفن الأدبى وفى إنشائه أيضا ، ولهذا سنرى فى الكتاب خطّيْن متوازيين يتناول أحدهُما المَثلَ الأعلى للظاهرة الأدبية أو لبعض عناصرها ، ويتناول الآخر الطّرفَ المقابل ، أعنى أنه يتناول الظاهرة فى نماذجها الرديئة ، ومن هنا نجد فى الكتاب حديثا عن تمييز جيدِ الكلام من رديئه ومحموده من مذمومه ، وحديثا فى حُسْنِ الأخذ (السرقة الأدبية) وقبحه ، وحديثا عن الجيد والرديء من التشبيه والاستعارة والسّجْع والازدواج وجودة اللفظ والمعنى عموما و رداءتها ، كما نجد تعداداً لألوان البديع حسب مفهوم البديع عنده ، وتمثيلا للجيّد والرديء من هذه الألوان .

وكثيرا ما يُنسَبُ إلى أبى هلال فى هذا الكتاب مسئوليةُ تحويل النقد إلى بلاغة ، ويعنى أصحاب هذا القول أنّ الأحاديث الشاملة المستطردة ، وربما الانطباعية عن الشعر والشعراء والأدب عموما ، والتى كانت تمثّل - قبل أبى هلال - محورّ النشاط النقدى ، قد تحولت فى كتاب أبى هلال إلى أصول منضبطه تندرج تحت أبواب وفصول وعناوين ومصطلحات ذات دلالات محدّدة وتعاريف مقنّنة .

وفى تقديرنا أنّ تلك نقلة طبيعية كان على النقد العربى أن يَخطوَ إليها سعياً وراءَ مزيدٍ من العلْميّة والموضوعية ، ودعوىَ - أو تهمة - تَحْجير النقد بتحويله إلى بلاغة مقنَّنة دعوى غير مستقيمة يُبرِّرُها عند أصحابها مفهومٌ خاصٌ للنقد يربط بينه وبين مجال التطبيق من جهة ، وبينه وبين الأحكام المُرْسَلة غير المعللة من جهة ثانية . والواقع أن كلّ نشاط تطبيقى يحتاج إلى أصول نظرية يستند إليها ، وتمثل المعاييرُ البلاغية جانبا من الأصول التى يُستند إليها فى النشاط النقدى ، وبالتالى فليس هناك - فى رأينا - ما يدعو إلى مهاجمة هذا الفرع من النظر فى العبارة الأدبية .

أما موضوع النصّ الذى بين أيدينا فهو وظائف الدرس البلاغيّ ، أو غاياته، بعبارة أخرى : يحاول الإجابة عن سؤال : لماذا ندرس البلاغة ؟ والجواب عنده يتفرع إلى وظيفة أساسية هى « معرفة إعجاز كتاب الله تعالى » من الجهة التى كان منها معجزا ، وهى : « ما خصّه الله به من حُسن التأليف وبراعة التركيب ... إلى غير ذلك من محاسنه التى عجز الخلقُ عنها » ، وإلى وظائف أخرى يسميها فضائل ، منها : القدرة على تمييز جيد الكلام من رديئه ، والتمكن من الإنشاء الجيدّ ، والقدرة على حسن الاختيار ، وهى - كما نرى - وظائف تُهم كلاً من المبدع والناقد .

نصّ كتاب (الصناعتين) فى وظائف الدرس البلاغى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو هلال الحسنُ بنُ عبد الله بن سهل رحمه الله لبعض إخوانه : اعلم علّمك الله الخير ، ودلّك عليه ، وقيّضه لك ، وجَعلك من أهله . أن أحق العلوم بالتَعلم ، وأوْلاها بالتحفُّظ - بعد المعرفة بالله جل ثناؤه - علمُ البلاغة ومعرفةُ الفصاحة ، الذى به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى ، الناطق بالحق الهادى إلى سبيل الرشد ، المدلول به على صدق الرسالة وصحة النبوة التى رفعت أعلام الحق وأقامت منار الدين ، وأزالت شُبَه الكفر ببراهينها وهتكت حُجُب الشك بيقينها .

وقد علمنا أن الإنسانَ إذا أغفل علم البلاغة ، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمُه بإعجاز القرآن من جهة ما خصَّه الله به من حُسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما شحنه به من الإيجاز البديع ، والاختصار اللطيف ، وضمّنه من الحلاوة ، وجلّله من رونق الطلاوة ، مع سهولة كلمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها ، إلى غير ذلك من محاسنه التى عجز الخلقُ عنها ، وتحيّرت عقولُهم فيها .

وإنما يُعْرف إعجازُه من جهة عجْز العرب عنه ، وقصورهم عن بلوغ غايته ، فى حسنه وبراعته ، وسلاسته ونصاعته ، وكمال معانيه ، وصفاء ألفاظه . وقبيحٌ لعمرى بالفقيه المؤتَمّ به ، والقارئ المهتدى بهدْيه ، والمتكلم المشار إليه فى حسن مناظرته ، وتمام آلته فى مجادلته ، وشدة شكيمته فى حجاجة ، وبالعربى الصليب والقرشى الصريح ، ألاّ يعرف إعجاز كتاب الله تعالى إلاّ من الوجهة التى يعرفه منها الزَنجى والنبطى ، أو أن يستدل عليه

بما استدل به الجاهل الغبي ، فينبغي من هذه الجهة أن يقدَّم اقتباس هذا العلم على سائر العلوم بعد توحيد الله ومعرفة عدله والتصديق بوعده ووعيده على ما ذكره ، إذ كانت المعرفة بصحة النبوة تتلو المعرفة بالله جل اسمه .

ولهذا العلم بعد ذلك فضائل مشهورة ، ومناقب معروفة ، منها أن صاحب العربية إذا أخل بطلبه ، وفرط في التماسه ، ففاتته فضيلتُه ، وعَلِقت به رذيلةُ فَوْته ، عفَّى على جميع محاسنه ، وعمَّى سائر فضائله ، لأنهُ إذا لم يُفرق بين كلامٍ جيد وآخر رديءٍ ، ولفظٍ حسن وآخرَ قبيح ، وشعرٍ نادر وآخرَ بارد ، بانَ جهلُه ، وظهر نقصه .

وهو أيضًا إذا أراد أن يصنع قصيدةً ، أو ينشئَ رسالة - وقد فاته هذا العلم - مزج الصَّفْوَ بالكَدرِ ، وخلط الغُرَرَ بالعُرَرِ ، واستعمل الوحشيَّ العَكر ، فجعل نفسه مَهْزأةً للجاهل ، وعبرةً للعاقل ، كما فعل ابن جحْدر في قوله :

حلفتُ بما أرقلَتْ حولهُ ... هَمَرجلةٌ خلقُها شَيْظَم

وما شَبْرقَتْ من تَنُوفيةٍ ... بِهَا من وَحَى الجِنّ زيزَيَمْ

وأنشده ابن الأعرابي ، فقال : إن كنتَ كاذبًا فالله حسيبك .

وكما ترجم بعضهم كتابه إلى بعض الرؤساء : (مُكَرْكبةٌ تربُوتا ومحبُوسةٌ تبريتَا) فدل على سخافة عقله ، واستحكام جهله ، وضره الغريب الذى أتقنه ولم ينفعه ، وحطه ولم يرفعه ، لمَّا فاته هذا العلم ، وتخلف عن هذا الفن .

وإذا أراد أيضًا تصنيف كلام منثور ، أو تأليف شعر منظوم ، وتخطى هذا العلمَ ساء اختياره له ، وقَبُحت آثاره فيه ، فأخذ الرديء المرذُول ، وترك الجيد المقبول ، فدل على قُصورِ فهمه ، وتأخُّرِ معرفتِه وعلمه .

نصُّ مقدمة كتاب « الإيضاح » للخطيب القزويني

بين يدى النص

هذا النصّ هو المقدمة التى كتبها الخطيبُ القزوينى - جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٧٣٩هـ لكتابه (الإيضاح) وهو شرح على تلخيصه - تلخيص الخطيب - للقسم الثالث من كتاب (مفتاح العلوم) للسَّكَّاكيّ - أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على ت ٦٢٦ - وهذا القسم من كتاب السكاكى يتناول علوم البلاغة، وفيه تحددتْ الصورة المدرسية لهذا العلم وانقسامُه إلى علومه الفرعية الثلاثة - المعانى والبيان والبديع - وقد قام الخطيب بتلخيص ذلك القسم فيما عُرِفَ بـ (تلخيص المِفْتاح) ثم قام - هو نفسه - بشرحه فى هذا الكتاب - الإيضاح - الذى نَتحدثُ الآن عن مقدمته.

ولهذه المقدمة - فى رأيي - أهميةٌ بالغة فى تاريخ البلاغة العربية ، فهى تمثّل الصياغةَ النهائيةَ والكاملة لمنهجِ مدرسة السكاكى ، هذا المنهج الذى يمكن وصفه بأنه منهج (تحليليٌ) يهتم بتحليل الأصل إلى عناصره الأساسية، والأصل هنا هو مفهوم البلاغة - أو القول البليغ - عند أصحاب هذه المدرسة ، وهو عندهم : (القولُ الفصيحُ ، المطابق لمقتضَى الحال) . وهدف التحليل هو الوصول إلى تصوُّر متكامل لخطّة البحث البلاغيّ والعلوم التى يتمّ فى إطارها هذا البحث .

لذلك نراه ينطلق من الحديث عن خصائص - أو صفات - الكلام البليغ ، إلى الحديث عن علوم البلاغة ، فإذا كان للكلام البليغ شرْطان أو صفتان ، هما مطابقتُه لمقتضَى الحال ، وفصاحتُه ، فنحن بحاجة إلى علمين يبحث أحدهما فى شرط المطابقة والآخر فى شرط الفصاحة .

وسبق القولُ إنهم فهموا المطابقةَ على أنها مطابقة المعنى النحوى المستفاد من

صورة التركيب لمقتضى الحال التى يُساق فيها الكلام ، ولذلك سَمّوا العلم الذى يبحث فى صفة المطابقة من خلال معانى التراكيب بـ (علم المعانى) .

ولما كانت الفصاحةُ عندهم تتحقّقُ بسلامة الكلام من العيوب اللغوية عامة ومنها المآخذ النحوية ، وكان هدفُها العامُّ هو وضوحُ المعنى وسلامته من التعقيد بكلّ صوره ، أطلقوا على العلم الذى يبحث فى أهمّ شروطها : وهو السلامة من التعقيد المعنوى -(علم البيان) .

ثم رأوا أن من ظواهر اللغة الأدبية ما لا يدخل - من وجهة نظرهم - فى إطار المعانى النحوية ولا فى فى دائرة الوضوح ، وإنما هى عندهم - ظواهرُ تتعلق بتحسينِ الكلام وتزيينه ، فأفردُوها بالحديث تحت ما سموه بـ (علم البَدِيع) .

وبذلك ترسم مقدمة الخطيب - كما سبق القولُ - صورةَ البحث البلاغي ومنهجَه انطلاقا من خصائص القول البليغ . وقد أفضَى هذا المنهجُ التحليليُّ إلى انحياز كلّ جزئية من جزئيات الظاهرةِ الأدبية في اللغة إلى المجال الذى تنتمى إليه فى إطار هذا المنهج ، فانحازت مباحثُ التراكيب إلى علم المعانى ، ومباحثُ الدلالة إلى علم البيان ، وما يتعلق بصور التحسين إلى علم البديع .

وترتب على هذا توزيع جديد لمواقع مفردات هذه الظواهر ، فصارت الاستعارة - مثلا - من مباحث البيان ، بعد أن كانت من مباحثِ البديع عند ابن المعتزّ ، وصار التشبيه من مقدمات علم البيان ، وكان عند ابن المعتزّ ضمنَ ما سماه بالمحسِّنات ، وكانت صورُ المجاز تأتِى متجاورةً أو مختلطة ، وميَّز عبدُ القاهر بين ما سماه بالمجاز العقلى وما سماه بالمجاز اللغوى ، فانحاز الأولُ إلى مباحث المعانى لتعلّقه بالتركيب ، وانحاز الثانى إلى مباحث البيان لتعلّقِه بالدلالة ، وهكذا .

ويلفت النظر فى حديث القزوينى فى مقدمته أمورٌ أولها : أنه حاول أن يضعَ حداً للجدل حول معانى مصطلحى (البلاغة) و (الفصاحة) سواء من حيث التفرقة بينهما أو إطلاق كل منهما فى عدد من المجالات بمعنى يختلف فى كل

مجال عنه فى المجال الآخر . الثانى : أنه فى حديثه عن شروط الفصاحة يلجأ إلى أن يعرِّفَها بالسلب ، بمعنى أنه يرى الفصيح هو ما خلا من كذا وكذا من العيوب ، وفى تقديرى أن هذا المسلك فى التعريف أكثرُ من رائع ، إذا أخذنا فى الاعتبار أنه فى حالة صياغة التعريف فى ألفاظ موجبة علينا أن نسوق كلَّ خصائص المعرَّف ، وهو ما قد يكون مستحيلا - بل هو مستحيل فعلا - فى حالة الحديث عن صفات اللفظ الفصيح ، ذلك أن الكثرة الكاثرة من ألفاظ اللغة هى بهذا الوصف ، فكيف يمكننا - والحالة هذه - أن نعدِّدَ خصائصَ كلِّ الألفاظ الفصيحة لنُدْخلَها فى التعريف؟ لقد كان من الأوفقِ والأدقّ أن يطالعنا بقوله : إن الفصاحةَ فى المُفْرَدِ أو فى المركَّبِ تكون بخلوِّه من كذا وكذا وكذا .. فما خَلاَ من هذه العيوب فهو فصيح ، ولذلك جاءت أمثلتُه فى هذا الصَّدَدِ أمثلةً لغير الفصيح ، فهذا هو ما يمكن الإمساك به وتعداده ، أما الفصيح فهو كلُّ ما عدا ذلك ، وفى هذا المسلك ما فيه من اعتراف بسعة أساليب اللغة واستعصائها على الحَصْر . الثالث : هو هذه المحاولة الجاهدة للضبط والتنظيم وسَلْك الفروع تحت أصولها على نحوٍ دقيق ، فالبلاغةُ فى الكلام تكون بالمطابقة والفصاحة ، ولهذا كان عِلْم المعانى والبيان ، ومباحث المعانى هى كلّ صُوَر التراكيب الأساسية فى كلّ أحوالها ، ومباحثُ البيان تنحصر فى المجاز والكناية .. وقُدِّم بحثُ المعانى على بحث البيان لأنّ مباحثَ المعانى تنزل من مباحثِ البيان منزلةَ المفردِ من المركّب .. وهكذا ، وهذه السِّمة - أعنى الضبط والتعليل - تطبع المؤلفاتِ المتأخرة على كل حال .

من كتاب الإيضاح للخطيب القزويني
في موضوع البحث البلاغي ومنهجه ومصطلحاته

مقدمة فى الكشف عن معنى الفَصَاحة والبَلاغة ، وانْحِصَار علم البلاغة فى المعانى والبيان .

ما يوصف بالفصاحة وبالبلاغة

١ - للناس فى تَفْسير الفصاحة والبَلاغة أقوالٌ مُخْتَلفة ، لم أجِدْ فيما بلغنى منها - ما يَصلُح لتعريفهما به . ولا ما يُشِير إلى الفَرْق بين كَوْن الموصوف بهما الكلامَ وكَونِ الموصوف بهما المتكلمَ : فالأولى أن نقتصر على تَلخيص القول فيهما بالاعتبارين ، فنقول :

كلُّ واحدةٍ منهما (١) تقع صفةً لمعنيين :

أحدهما : الكلام ، كما فى قولك « قَصِيدةٌ فصِيحةٌ ، أو بَلِيغة » و « رسالة فصِيحةٌ ، أو بَلِيغة »

والثاني : المتكلم ، كما في قولك « شاعر فَصِيحٌ ، أو بَلِيغٌ » و « كاتبٌ فصيح ، أو بليغ »

والفصاحَةُ خاصةً تقعُ صفةً للمفرد ؛ فيقال : « كلمة فصيحة » ولا يقال « كلمة بليغة » .

فصاحة المفرد

٢ - أما فصاحة المفرد ، فهى خُلُوصُه من : تنافر الحروف ، والغَرابة ، ومُخَالفة القياس اللغوىّ .

---

(١) أى كل واحدة من (الفصاحة) و (البلاغة) .

تنافر الحروف وأقسامه

فالتنافر منه ما تكون الكلمةُ بسببه مُتناهيةً فى الثِّقَل على اللسان ، وعُسْر النطق بها . كما رُوِى أن أعرابيًا سُئِل عن ناقته ؛ فقال : تَرَكْتُها تَرْعَى الهُعْخُعَ (١) .

ومنه ما هو دون ذلك ، كلفظ مُسْتَشْزِرٍ فى قول امرئ القَيْسِ :

* غدائرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلاَ * (٢)

الغرابة

والغَرابة : أن تكون الكلمةُ وَحْشِيَّةً ، لا يَظْهر معناها : فيُحتاجُ فى معرفته إلى أن يُنَقِّر عنها فى كتب اللغة المبسوطة ، كما روى [عن] عيسى بن عمر النحوى (٣) أنه سَقَطَ عن حمارٍ ؛ فاجتمع عليه الناس ؛ فقال : «مالكُمْ تَكأكأتُمْ علىَّ تَكأكُؤكم على ذِى جِنَّةٍ ؟! افرنقِعُوا عنّى » أى : اجتمعتُمْ تنحوا .

أو يُخَرَّجَ لها وَجْهٌ بعيدٌ ، كما فى قول العَجَّاج :

* وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجًا * (٤)

---

(١) أو الخُعْخُع ، وكلاهما بزنة هدهد ، قيل : هو اسم لضرب من النبت ، وقيل : هذه كلمة موضوعة للمعاياة ، ولا أصل لها فى اللغة .

(٢) الغدائر : الذوائب ، ومستشزرات : مرتفعات ، وبقية البيت :

* تضل العقاص فى مثنى ومرسل *

وهو من أبيات فى وصف الشعر ، من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى الشاعر الجاهلى . تضل : تختفى ، العقاص : الضفائر ، المثنى : المفتول ، المرسل : المتروك دون فتل .

(٣) من علماء اللغة والنحو فى القرن الثانى الهجرى .

(٤) العجاج من رجاز العهد الأموى ، والبيت غزل . الفاحم : الشعر الأسود ، والمرسن : الأنف، وأصله موضع الرسن من الدابة .

فإنه لم يُعْرَفْ ما أراد بقوله « مُسَرَّجًا » حتى اختُلِفَ فى تَخريجه ؛ فقيل : هو من قولهم للسيوف « سُرَيْجيَّة » منسوبة إلى قَيْن يقال له سُرَيْج ، يريد أنه فى الاستِواء والدِّقة كالسيف السُّرَيْجىّ ، وقيل : من السِّراج ، يريد أنه فى البَريق كالسِّراج ، وهذا يقربُ من قولهم « سَرِجَ وَجْهُه » بكسر الراء - أى حَسُنَ ، و « سَرَّجَ اللهُ وَجْهَه » أى بَهَّجَه وحَسَّنه .

مخالفة القياس

ومخالفة القياس كما فى قول الشاعر :

* الحَمْدُ لِلّهِ العَلِىِّ الأجْلَلِ * (١)

فإن القياسَ « الأجَلّ » بالإدغام .

الكراهة فى السمع

وقيل خُلوصُه مما ذكر ، ومن الكَراهة فى السَّمْعِ ، بأن تَمُجَّ الكلمةُ ، ويُتَبَرَّأ من سماعها ، كما يُتَبَرَّأ من سَماع الأصْوات المُنْكَرة ؛ فإن اللفظ من قَبيل الأصوات ، والأصواتُ منها ما تَستلِذ النفسُ سماعَه ، ومنها ما تكره سَماعَهُ كلفظ « الجِرِشّى » فى قول أبى الطيب :

* كَرِيمِ الجِرِشّى ، شَرِيفِ النَّسَبْ * (٢)

---

(١) من أرجوزة لأبى النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة ، الراجز الأموى .

(٢) صدره :

* مبارك الاسم أغر اللقب *

وهو من قصيدة مدح بها المتنبى سيف الدولة الحمدانى ، والأغر فى الأصل : من به غرة ، وهى بياض فى الجبهة ، ولأنه يكون واضحًا مشهوراً : صح استعمال لفظه فى كل مشهور واضح، وإن لم يكن به غرة .

أى كريم النَّفْس ، وفيه نَظر

ثم علامة كون الكَلمة فصيحة أن يكون استعمالُ العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً ، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها .

فصاحة الكلام

٣ ـ وأما فصاحةُ الكلام فهى خُلوصه من : ضَعْفِ التأليف ، وتَنافرِ الكلمات ، والتعقيد ، مع فصاحتِها .

ضعف التأليف

فالضعف كما فى قولنا « ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً » فإن رجوعَ الضمير إلى المفعول المتأخر لفظا ممتنعٌ عند الجمهور ؛ لئلا يلزمَ رجوعُه إلى ما هو متأخرٌ لفظا ورتبة ، وقيل : يجوز ؛ لقول الشاعر (١) :

جَزَى رَبُّهُ عنّى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جزاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ

وأُجيبَ عنه بأنّ الضميرَ لمصدر « جزى » أى ربُّ الجزاء ، كما فى قوله تعالى « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (٢) » أى العَدْلُ .

تنافر الكلمات

والتنافر : منه ما تكون الكلماتُ بسببه متناهيةً فى الثقل على اللسان وعُسْرِ النطق بها متتابعةً . كما فى البيت الذى أَنْشَدَهُ الجاحظُ :

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ (٣)

---

(١) هو النابغة الذبيانى الشاعر الجاهلى .

(٢) بعض الآية ٨ من سورة المائدة .

(٣) مجهول القائل ، ويدعى بعض الناسين أنه لجنى رثى به حرب بن أمية جد معاوية ، بعد أن هتف به ، فمات .

ومنه مادون ذلك ، كما فى قول أبى تمام :

كَرِيمٌ ، مَتَى أمدحه أمدحه وَالْوَرَى
مَعِي ، وَإِذَا مَالُمْتُه لمته وَحْدِي

فإن فى قوله « أمْدَحْهُ » ثقلاً ما ؛ لما بين الحاء والهاء من تَنَافر (١).

التعقيد

والتعقيدُ : أن لا يكون الكلامُ ظاهرَ الدَّلاَلة على المُراد به ، وله سببان :

أحدهما : مايرجع إلى اللفظ ، وهو أن يختل نظم الكلام ، ولا يَدْرِي السامعُ كيف يتوصَّل منه إلى معناه ، كقول الفرزدق (٢) :

وَمَا مِثْلُهُ فى النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكًا   أبو أمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

كان حَقُّه أن يقول : وما مثلُه فى الناس حَيٌّ يقاربه إلا مُملَّكًا أبو أمِّه أبوه ، فإنه مَدَحَ إبراهيمَ بن هِشَام بنَ إسماعيلَ المخزوميَّ خالَ هِشَام بن عبد الملك بن مَرْوَان ، فقال : وما مثله - يعنى إبراهيمَ الممدوحَ - فى الناس حيٌّ يقاربه ، أى أحد يشبهه فى الفضائل ، إلا مُملَّكًا ، يعنى هشامًا ، أبو أمِّه ، أى أبو أمِّ هشام ، أبُوهُ ، أى أبو الممدوح : فالضمير فى « أمه » للمُملَّك ، وفى « أبوه » للممدوح ، ففصَل بين « أبو أمه » وهو مبتدأ و « أبوه » وهو خبره ، بـ : « حَيٌّ » وهو أجنبى ، وكذا فصَل بين « حى » و « يقاربه » وهو نعتُ حى ، بـ : « أبوه » وهو أجنبي ، وقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه ؛ فهو كما تَراه فى غاية التعقيد .

---

(١) مثل هذا التعليل يقبل لو كان يتحدث عن تنافر الحروف ، ولكنه بصدد الحديث عن تنافر الكلمات .

(٢) من أشهر شعراء الأمويين ، والمملك - فى البيت - الملك .

فالكلامُ الخالى من التعقيد اللفظى : ما سَلِمَ نَظْمُه من الخلل ؛ فلم يكن فيه ما يُخَالف الأصل من تقديم ، أو تأخير ، أو إضمار ، أو غير ذلك - إلا وقد قامتْ عليه قرينة ظاهرة - لفظية ، أو معنوية - كما سيأتى تفصيل ذلك كله ، وأمثلته اللائقةُ به .

والثانى : ما يرجع إلى المعنى ، وهو : أن لا يكون انتقالُ الذهنِ من المعنى الأول إلى المعنى الثانى - الذى هو لازمُه والمرادُ به - ظاهراً ، كقول العباس بن الأحنَف (١) :

سأطلبُ بُعْدَ الدارِ عَنْكُمْ لتقربوا ... وتَسكُبُ عَيْنَاى الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

كَنَى بِسَكْبِ الدُّمُوعِ عما يُوجِبُه الفراقُ من الحزن ، وأصابَ ؛ لأن من شأن البُكَاء أن يكونَ كنايةً عنه ، كقولهم : أبكانى ، وأضحكنى ، أى أساءنى وسرَّنى ، كما قال الحَمَاسِيُّ (٢) :

أَبْكَانِى الدَّهْرُ ، وَيَا رُبَّمَا ... أَضْحَكَنِى الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي

ثم طَرَّد ذلك فى نقيضه ، فأراد أن يَكْنِيَ عما يُوجِبُه دوامُ التلاقى من السرور بالجُمود : لظنِّه أن الجمودَ خُلُوُّ العين من البكاء مطلقًا من غير اعتبار شيء آخر ، وأخطأ ؛ لأن الجمودَ خُلُوُّ العين من البكاء فى حالِ إرادة البكاء منها ؛ فلا يكون كنايةً عن المسرة ، وإنما يكون كنايةً عن البخل ، كما قال الشاعر :

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ ... عَلَيْكَ بِجَارِى دَمْعِهَا لَجَمُودُ (٣)

---

(١) من شعراء الغزل فى العصر العباسى .

(٢) نسبة إلى الحماسة ، وهى مختارات لأبى تمام من شعر السابقين ، وصاحب هذا البيت هو حطان بن المعلى الشاعر الإسلامى .

(٣) واسط : اسم بلدة كانت عندها موقعة مات فيها ابن هبيرة ، فرثاه أبو عطاء السندى بقصيدة منها هذا البيت .

ولو كان الجُمُودُ يَصْلح أن يُرَاد به عدمُ البكاء فى حال المسرة لجاز أن يُدْعى به للرجل ، فيُقال : لا زالت عينُكَ جامدةً ، كما يقال : لا أبْكَى اللّه عيْنَكَ وذلك مما لا يُشك فى بطْلانه ، وعلى ذلك قولُ أهل اللغة « سَنَةٌ جَمَاد » لا مَطرَ فيها ، و « ناقة جَمَاد » لا لَبَنَ لها ، فكما لا تُجْعل السنة والناقة جَمَاداً إلا على معنى أن السنة بَخِيلة بالقَطْر ، والناقة لا تَسخُو بالدَّرّ، لا تُجعَل العينُ جَمُوداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بَكَتْ محسنةً موصوفة بأنها جادت ، وإذا لم تَبْكِ مسيئة وموصوفة بأنها قد ضَنَّتْ .

فالكلام الخالى عن التعقيد المعنوى : ما كان الانتقالُ من معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهراً ، حتى يُخَيَّل إلى السامع أنه فهِمَه من حَاقِ اللفظ ، كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية.

شروط أخرى لفصاحة الكلام

وقيل : فصاحة الكلام هى خلوصه مما ذكر ، ومن كَثْرَةِ التكرار ، وتتابع الإضافات ، كما فى قول أبى الطيب :

* سَبُوحٌ لَهاَ مِنْهاَ عَلَيْهاَ شَوَاهِدُ *[1]

وفى قول ابن بَابَكَ [2] :

* حَمَامَةَ جرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِى *

---

(١) صدره :

* وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة *

وتسعدنى : بمعنى تعيننى ، والغمرة : الشدة ، وسبوح : وصف للفرس إذا كان حسن الجرى كأنه يسبح براكبه فى الماء .

(٢) هو أبو القاسم عبد الصمد بن بابك من شعراء اليتيمة ، وجرعا : مقصور جرعاء ولها معان كثيرة ، أنسبها لبقية البيت أنها الكثيب جانب منه رمل وجانب منه حجارة ، وحومة الشيء : معظمة ، والجندل : الصخر ، وسجع الحمام : هديره .

وفيه نظر : لأن ذلك إن أفْضَى باللفظ إلى الثِّقَل على اللسان فقد حصَل الاحترازُ عنه بما تقدم ، وإلا فلا تُخلُّ بالفصاحة ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « الكريمُ ابنُ الكريم ابنِ الكريم : يوسُفُ بنُ يعقوبَ بن إسحاقَ ابن إبراهيمَ » .

قال الشيخ عبد القاهر : قال الصاحب : إيَّاكَ والإضافات المتداخلةَ فإنها لا تحْسُن ، وذكر أنها تستعمل فى الهجاء ، كقول القائل :

يا علِيُّ بنَ حمزةَ بنِ عِمارة ... أنتَ - والله - ثَلْجةٌ في خِيَارة

ثم قال الشيخ : ولا شكَّ فى ثِقَل ذلك فى الأكثر ، لكنه إذا سَلِمَ من الاستكراه مَلُحَ ولَطُفَ .

ومما حَسُن فيه قولُ ابن المعتز أيضاً : (١)

وَظَلَّت تُديرُ الرَّاحَ أيْدِي جآذِرٍ ... عِتَاقِ دَنَانيرِ الوُجُوه مِلاحِ

ومما جاء فيه حسَناً جميلاً قولُ الخالدِيِّ (٢) يصف غلاماً له :

وَيَعرِفُ الشِّعْرَ مِثْلَ مَعرِفتي ... وَهْوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدُ

وَصَيْرَفِيُّ القَرِيضِ وَزَّانُ دِيـ ... ـنارِ المَعَاني الدِّقَاقِ ، مُنْتَقِدُ

---

(١) عبد الله بن المعتز الخليفة العباسى ، الشاعر ، الناقد ، صاحب كتاب « البديع » من أوائل المؤلفات البلاغية ، والراح : الخمر ، والجآذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وعتاق : جمع عتيق ، أي كريم ، و « دنانير الوجوه » من إضافة المشبه به للمشبه .

(٢) أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدى ، من شعراء اليتيمة ، وكان فى حاشية سيف الدولة الأدبية ، وقيم دار كتبه مع أخيه أبى بكر محمد . والصيرفي ، والصيرف ، والصراف : من يبيع النقد بالنقد ، ولأنه شديد الخبرة ، جاز إطلاقه على كل خبير ، ودينار المعانى : كدنانير الوجوه ، و وزانه : من يحسن تقديره .

فصاحة المتكلم

٤ ـ وأما فصاحة المتكلم فهي : مَلَكة يُقْتَدَر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح .

فالملكة : قِسْم من مَقُولة الكَيْف التي هي هَيْئة قارةٌ لا تقتضي قسمةً ولا نسبة ، وهو مُختَصٌ بذوات الأنفسِ ، راسخ في موضوعه .

وقيل « مَلَكة » ولم يَقُلْ « صفة » ليُشعرَ بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة : حتى لا يكون المعبّرُ عن مقصوده بلَفْظٍ فصيح فصيحًا إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخةٌ فيه .

وقيل « يُقْتَدَر بها » ولم يقُل « يعبِّر بها » ليشملَ حالتي النُّطق وعَدَمِه .

وقيل « بلفظ فصيح » ليعم المفرد والمركب .

بلاغة الكلام

٥ ـ وأما بلاغة الكلام فهي : مُطابقته لمُقتضى الحال ، مع فصاحته .

ومقتضى الحال مختلف : فإن مَقَامَات الكلام متفاوتةٌ : فمقام التنكير يُبَاينُ مقامَ التعريف ، ومَقَامُ الإطلاق يُبَاينُ مقامَ التقييد ، ومقام التقديم يباينُ مقامَ التأخير ، ومقامُ الذكْرِ يباينُ مَقام الحَذْف ، ومَقَامُ القصْرِ يباينُ مقامَ خلافه ، ومقامُ الفصْلِ يباينُ مقام الوَصْلِ ، ومقامُ الإيجاز يباينُ مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطابُ الذكيِّ يباين خطابَ الغبيِّ .

وكذا لكل كلمةٍ مع صاحبتها مَقَامٌ ، إلى غير ذلك ، كما سيأتي تفصيلُ الجميع .

وارتفاعُ شأنِ الكلام في الحُسْن والقَبول بمُطابقتِه للاعتبار المناسب ، وانحطاطُهُ بعدمِ مطابقته له . فمقتضى الحال هو الاعتبارُ المناسبُ .

بين صفة المطابقة ومعنى النظم عند عبد القاهر

وهذا ـ أعني تطبيقَ الكلامِ على مقتضى الحال ـ هو الذي يُسَمِّيه الشيخ عبدُ القاهرِ بالنَّظْم حيث يقول [(١)] : النَّظْمُ تأخِّي [(٢)] مَعَاني النَّحْوِ فيما بَيْنَ الكَلِمِ على حَسَبِ الأغراض التي يُصَاغُ لها الكلامُ .

البلاغة بين اللفظ والمعنى

٦ ـ فالبلاغة صفةٌ راجعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب ، وكثيراً ما يُسَمَّى ذلك فصاحةً أيضاً ، وهو مُرادُ الشيخ عبد القاهر بما يكرره في (دلائل الإعجاز) من أن الفَصَاحة [(٣)] صفةٌ راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ . كقوله في أثناء فَصْلٍ منه : علمتَ أن الفصاحةَ والبلاغةَ وسائرَ ما يجرى في طريقهما أوصافٌ راجعة إلى المعاني ، وإلى ما يُدَلّ عليه بالألفاظ ، دونَ الألفاظ أنفُسِها .

وإنما قلنا مراده ذلك ؛ لأنه صَرَّحَ في مواضعَ من « دلائل الإعجاز » بأن فضيلةَ الكلام للَّفْظ ، لا لمعناه ، منها أنه حكى قولَ مَنْ ذهب إلى عكس ذلك فقال : فأنتَ تَراه لا يُقَدِّمُ شعراً حتى يكونَ قد أودعَ حكمةً أو أدباً أو اشتملَ على تشبيه غريب ومعنى نادر .

ثم قال : والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وماعليه المحصِّلون ؛ لأنا لا

---

(١) انظر دلائل الإعجاز (ص ٤٢ وما بعدها ، طبع المنار)

(٢) تأخيت الشيء : تحريته وتتبعته .

(٣) يُلاحظ أن عبد القاهر ـ وهو سابق على الخطيب ـ كان يستخدم مصطلح (الفصاحة) بمعنى (البلاغة) ، أي صفة الامتياز والتفوّق في الكلام .

نرى متقدمًا فى علم البلاغة مُبرزًا فى شأوها إلا وهو يُنكر هذا الرأىَ .

ثم نَقَل عن الجاحظ فى ذلك كلامًا منه قوله : والمعانى مطروحة فى الطريق يَعرفها العَجَمىُّ والعربى والقَرَويُّ والبَدَويُّ ، وإنما الشأنُ فى إقامة الوزنِ ، وتخَيُّرِ اللفظِ ، وسُهُولَةِ المخْرَجِ ، وصحة الطَّبْع ، وكثْرَة الماء ، وجَوْدَة السَّبْك .

ثم قال : ومعلومٌ أن سبيلَ الكلامِ سبيلُ التصويرِ والصِّياغة ، وأن سبيلَ المعنى الذى يُعبَّر عنه سبيلُ الشيء يقعُ التصويرُ فيه ، كالفضة والذهب يُصاغ منهما خاتم أو سوار ، فكما أنه مُحَال - إذا أردتَ النظر فى صَوْغ الخاتم وجَوْدَة العمل ورداءته - أن تنظرَ إلى الفضَّة الحاملة لتلك الصورة ، أو الذهبِ الذى وقَعَ فيه ذلك العملُ ؛ كذلك محال - إذا أردت أن تعرفَ مكانَ الفَضْلِ والمزيَّة فى الكلام - أن تنظر فى مجرد معناه ، وكما أنَّا لو فضَّلْنا خاتمًا على خاتم ، بأن تكون فِضَّةُ هذا أجْوَدَ ، أو فصُّهُ أنفس ؛ لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ؛ كذلك ينبغى إذا فضَّلْنا بيتًا على بيتٍ من أجْلِ معناه ، أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعْر وكلام .

هذا لفظه ، وهو صريحٌ فى أن الكلامَ - من حيثُ هو كلامٌ - لا يوصَفُ بالفضيلة باعتبار شَرَفِ معناه ، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة ؛ فلا تكون راجعةً إلى المعنى ، وقد صَرَّحَ فيما سبق بأنها راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ ؛ فالجَمْعُ بينهما بما قدَّمْناه ، بِحَمْلِ كلامه حيث نَفَى أنها من صفات اللفظ على نفى أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب ، وحيث أثْبتَ أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادتِه المعنى عند التركيب .

٧ - وللبلاغة طرَفَانِ : أعلى إليه تنتهى ، وهو حدُّ الإعجاز وما يقرب

منه، وأسفل منه تبتدئ، وهو ما إذا غُيِّرَ الكلامُ عنه إلى ما هو دونه الْتحق عند البلغاء بأصواتِ الحيواناتِ وإن كان صحيح الإعراب.

وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة.

توابع البلاغة من المحسّنات

وإذْ قدْ عرفْتَ معنى البلاغة فى الكلام، وأقسامها، ومراتبها: فاعلم أنه يتبعها وُجُوه كثيرة - غيرُ راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال، ولا إلى الفصاحة - تورثُ الكلام حُسْنًا وقبولاً.

بلاغة المتكلم

٨ - وأما بلاغة المتكلم فهى: مَلَكة يُقتدَرُ بها على تأليف كلامٍ بليغ.

مرجع بلاغة الكلام

وقد عُلِم بما ذكرنا أمران: أحَدُهما: أن كل بليغ - كلامًا كان أو متكلما - فصيحٌ، وليس كلُّ فصيحٍ بَليغًا، والثانى: أن البلاغة فى الكلام مرجعُها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلامِ الفَصيح من غيره، والثانى - أعنى التمييزَ - منه ما يُتبين فى علم مَتْنِ اللغَة، أو التصريفِ، أو النَّحْو، أو يُدْرَكُ بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوى.

علوم البلاغة ووظائفها

وما يُحترز به عن الأول - أعنى الخطأ - هو علم المعانى.

وما يُحْترز به عن الثانى - أعنى التعقيد المعنوى - هو علم البيان.

وما يُعرف به وُجُوهُ تحسين الكلام - بَعْدَ رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته - هو علم البديع.

وكثير من الناس يسمى الجميع «علم البيان» وبعضهم سَمَّى الأول «علم المعانى» والثانى والثالث «علم البيان»، والثلاثة «علم البديع».

علم المعانى

علم المعانى عند الخطيب

٩ - وهو علم يُعْرَفُ به أحوالُ اللفظ العربى التى بها يُطابق مُقْتَضَى الحال.

وقيل « يعرف » دون « يعلم » رعايةً لما اعتبره بعضُ الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعْرِفة بالجزئيات ، كما قال صاحب القانون [١] فى تعريف الطب : « الطِّبُّ علم يُعْرَفُ به أحوالُ بَدَنِ الإنسان » ، وكما قال الشيخ أبو عمر [٢] رحمه الله « التصريفُ علمٌ بأصولٍ يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِم » .

علم المعانى عند السكاكى .

وقال السكاكى « علمُ المعانى : هو تَتَبُّعُ خَواصِّ تراكيب الكلام فى الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره : ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحالُ ذكره » .

مناقشة السكاكى

وفيه نظر : إذ التتبُّع ليس بعلم ، ولا صادق عليه : فلا يصح تعريف شيء من العلوم به .

ثم قال « وأعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء » .

ولا شك أن معرفةَ البليغ من حيث هو بليغٌ متوقفةٌ على معرفة البلاغة . وقد عرفَّها فى كتابه بقوله « البلاغةُ هى بلوغُ المتكلم فى تأدية المعنى حدّاً له

---

(١) صاحب القانون : الرئيس ابن سينا ، وكتابه « القانون » فى علم الطب وهو أول كتاب طبع باللغة العربية ، طبع أولا فى إيطاليا ، ثم طبع في بولاق مصر .

(٢) أبو عمر : هو ابن الحاجب صاحب « الكافية » فى النحو ، و « الشافية » فى الصرف .

اختصاص بتوفية خواصّ التراكيب حقَّها ، وإيراد أنواع التشبيه ، والمجاز ، والكناية على وجهها » .

فإن أراد بالتراكيب فى حدّ البلاغة تراكيبَ البلغاء - وهو الظاهر - فقد جاء الدورُ ، وإن أراد غيرَها فلم يُبيِّنْه ، على أن قوله « وغيره » مبهم لم يبين مراده به .

مباحث علم المعانى ، ووجه انحصاره فيها

١٠ - ثم المقصودُ من علم المعانى منحصرٌ فى ثمانية أبواب :

أولها : أحوال الإسناد الخبرى .

وثانيها : أحوال المُسْنَد إليه .

وثالثها : أحوال المسْنَد .

ورابعها : أحوال متعلّقات الفعل .

وخامسها : القَصْرُ .

وسادسها : الإنشاء .

وسابعها : الفَصْلُ والوَصْلُ .

وثامنها : الإيجاز والإطناب والمساواة .

وَجْهُ الحَصْرِ أن الكَلاَمَ إمَّا خبر أو إنشاء ؛ لأنه إمّا أن يكون لِنِسْبَتِه خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثانى الإنشاء ، ثم الخبر لا بُدَّ له من إسناد ومُسْنَد إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هى الأبواب الثلاثة الأولى ، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً ، أو متصلا به ، أو فى معناه ، كاسم الفاعل ، ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ،

ثم الإسناد والتعلُّقُ كلُّ واحدٍ منهما يكون إما بقصر ، أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب السادس ، ثم الجملة إذا قُرِنَتْ بأخرى فتكون الثانية إما معطوفةً على الأولى ، أو غير معطوفةٍ ، وهذا هو الباب السابع ، ولفظ الكلام البليغ إمّا زائدٌ على أصلِ المُراد لفائدةٍ ، أو غيرُ زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

الفن الثاني : في علم البيان (*).

وهو : علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوح الدَّلالة عليه .

ودلالةُ اللفظ إمّا على ما وُضِعَ له أو على غيره .

والثاني إما داخلٌ في الأول دخول السَّقْفِ في مفهوم البيت ، أو الحيوانِ في مفهوم الإنسان ، أو خارج عنه خروجَ الحائط عن مفهومِ السقف ، أو الضاحِكِ عن مفهوم الإنسان .

وتسمَّى الأولى دلالةً وضعية ، وكل واحدة من الأخيرتين دلالةً عقلية .

وتختصُّ الأولى بدلالة المطابقة ، والثانية بالتَّضمُّن ، والثالثة بدلالة الالتزام .

وشرط الثالثة اللزوم الذهني ، أعني أن يكون حصولُ ما وُضِعَ اللفظُ له في الذهن ملزومًا لحصول الخارج فيه ، لئلا يلزم ترجيحُ أحدِ المتساويَيْن على الآخر لِكَوْنِ نسبة الخارج إليه حينئذ كَنِسبَةِ سائرِ المعاني الخارجة .

ولا يُشترط في هذا اللزوم أن يكون مما يُثْبِته العقل ، بل يكفي أن يكون مما يُثْبِته اعتقاد المخاطب : إما لعرف ، أو لغيره ، لإمكان الانتقال حينئذ من

---

* هذا النص ليس متصلا - في الأصل - بالمقدمة السابقة ، وهو في (الإيضاح) وارد في مقدمة حديث الخطيب عن (علم البيان) .

المفهوم الأصلي الخارجي .

وقد وقع في كلام بعض العلماء ، ما يُشْعِر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الالتزام ، وهو بعيد جداً ، وإن صحَّ فلعل السبب فيه توهمُ أنَّ المرادَ باللزوم الذهني اللزوم العقلي ، لإمكان الفهم بدون اللزوم الذهني بهذا المعنى حينئذ كما سبق .

ثم إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية ، لأن السامعَ إن كان عالمًا بوضع الألفاظ لم يكن بعضُها أوضحَ دلالة من بعض، وإلا لم يكن كلٌّ واحدٍ منها دالا .

وإنما يتأتَّى بالدلالات العقلية ، لجواز أن يكون للشيء لوازمُ بعضُها أوضح لزوماً من بعض .

ثم اللفظ المرادُ به لازمُ ما وُضِعَ له ، إن قامت قرينةٌ على عدم إرادةِ ما وُضِعَ له فهو مجاز ، وإلا فهو كناية .

ثم المجاز منه الاستعارة ، وهي ما تُبْتَنَى على التشبيه ، فيَتَعَيَّنُ التعرّضُ له .

فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ، وقُدِّمَ التشبيهُ على المجاز لما ذكرنا من ابْتناءِ الاستعارة التي هي مجازٌ على التشبيه ، وقُدِّمَ المجازُ على الكناية ، لنزول معناه من معناها منزلةَ الجزء من الكل .

الفن الثالث : علم البديع (*)

وهو : علم يعرف به وجوهُ تحسين الكلام ، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة .

---

* هذا التعريف مأخوذ من مقدمة الخطيب لعلم « البديع » .